



ISSN: 2074-9554 (Print)

Journal of Al-Frahedis Arts

available online at: <http://www.jaa.tu.edu.iq>

JOFA
Journal
of Al-Frahedis Arts

International Strategy between analysis and theorizing (political vision)

الاستراتيجية الدولية بين التحليل والتنظير (رؤية سياسية)

Dr. Hazim Musa Al- Janabi

د. حازم حمد موسى الجنابي

E-mail: fara_arts@ tu.edu.iq

Article info.

Article history:

-Received

-Accepted

Keywords:

- International Strategy

- Theorizing

- Political Vision

Abstract: Find basic answer the following question: Can analysis / endoscopy in the international strategy in the light of the evolution of scientific standards and research methods from the literature and is produced by the theory? This research sheds light on the dilemma with regard to the ongoing analysis / endoscopy in the International Strategy, and where it has reached this dilemma? In order to achieve the analytical method used, which focuses on phenomena / strategic facts raised by the subject of theorizing analysis, and touched on the most important theories in international strategy and how to move the understanding of the international system.

Practical applications and dealing with the concept of analysis / endoscopy in the International Strategy by identifying the foundations and standards of measurement, and quality of building theory, Oachtbarha in the application, down to, the possibility of finding a comprehensive theory able to predict the future

The study concluded that the change in the ongoing international system structures are constantly pushing to develop innovative new theories use of strategic endoscopy indicators; to

create a state of balance and stability in the construction of perceptions of researchers and analysts governed idea is that there integrative convergence in the interpretation of events, from the phenomenon of strategic endoscopy control fundamentals The norms and standards of the global strategy of quality.

الخلاصة: سيجيب البحث عن التساؤل الأساسي الآتي: هل يمكن التحليل/التنظير في الاستراتيجية الدولية في ضوء تطور المعايير العلمية ومناهج البحث وما تنتجه من أدبيات نظرية؟ ويسلط هذه البحث الأضواء على الإشكالية الدائرة فيما يتعلق بالتحليل/التنظير في الاستراتيجية الدولية، وإلى أين وصلت هذه الإشكالية؟ وتحقيقاً استخدمت المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل الظواهر/الوقائع الاستراتيجية التي يثيرها موضوع التنظير، والتطرق إلى أهم النظريات في الاستراتيجية الدولية وكيفية فهمهما لحراك النظام الدولي.

وتتناول التطبيقات العملية مفهوم التحليل/التنظير في الاستراتيجية الدولية من خلال تحديد أسس ومعايير القياس، وجودة بناء النظرية، واختبارها في التطبيق، وصولاً إلى إمكانية إيجاد نظرية شاملة قادرة على التنبؤ في المستقبل.

وخلصت الدراسة إلى أن التغير في هياكل النظام الدولي المستمر يدفع باستمرار إلى ابتكار نظريات جديدة في استخدام مؤشرات التنظير الاستراتيجي؛ لإيجاد حالة من التوازن والاستقرار في بناء المدركات للباحثين والمحليين تحكمهم فكرة هي أن هناك تقارب تكاملي في تفسير الأحداث، انطلاقاً من أن ظاهرة التنظير الاستراتيجي تُحكم بأسس وقواعد ومعايير الجودة الاستراتيجية العالمية .

المقدمة

مقدماً، يبدو إننا بحاجة، للنهوض بجودة ونوعية التحليل والتنظير في الاستراتيجية الدولية، كوننا نحتاج إلى نماذج دقيقة لفحص التعميمات التي تتبناها نظريات الاستراتيجية الدولية التي توظف على مستوى النظام الدولي؛ لأنه لا توجد نظرية محددة تفسر هذه التعميمات، كما أن هناك مشكلة أخرى متعلقة بدقة إتقان التحليل.

لذا لا اخفي هواجسي بالقول، أن منظري الاستراتيجية الدولية فشلوا في تحليل الأحداث المفصحة عن نهاية توازن القوى وكذلك في ثنائي القطبية، فطرحنا أسئلة حول أسباب عدم ادراك المحليين للتغيير في الاستراتيجي الدولية.

وبعد عرضنا كل ما تقدم، يمكن أن نؤكد، انه حاولت الكثير من الدراسات البحث في الإجابة عن هذه الأسئلة، فبينما بحث الواقعيون الجدد عن طريقة انهيار القوة الخشنة بما يتلاءم وافتراساتهم، وبخاصة فيما يتعلق بالقيمة العليا للدولة وبقائها؛ فسر البنائيون الأمر بشكل واسع ومختلف كدليل على صواب معتقداتهم ونجاحها، بالإضافة إلى ما يتعلق بتأثير الأفكار والمعايير حول الاستراتيجيات الدولية، وشعر الكثيرون منهم أي؛ منظر البنائيين، أن تغيير ميزان القوى لم يأت ليعلن فقط عن حدوث تحولات وتغيرات نظامية، وإنما ليعلن عن حدوث تغيير أساسي في الطريقة التي تعالج بها الاستراتيجيات الدولية، أما الواقعيون فلم يميلوا بشكل عام لمنح أي مجال لإمكانية تغيير النظام الأساسي إلا باستخدام القوة الخشنة.

❖ **أهمية البحث:** تبرز أهميته باعتباره يركز على التحليل/التنظير في الاستراتيجية الدولية فبنا حاجة لتطوير التحليل/التنظير من خلال تنمية القدرة على التعامل مع المفاهيم في الاستراتيجية الدولية.

❖ **إشكالية البحث:** تتلخص المشكلة البحثية حول مدى إمكانية التنظير في الاستراتيجية الدولية في ضوء الأدبيات النظرية، وتستند إلى سؤال رئيس هو: هل يمكن التحليل والتنظير في الاستراتيجية الدولية في ضوء تطور المعايير العلمية فيها؟ بمعنى آخر هل يمكن الإحاطة بظاهرتي التحليل والتنظير وتفكيك رموزهما في الاستراتيجية الدولية؟ ففرعت منه إشكاليات ثانوية على شكل أسئلة بحثية ومنها: ماهي أسس التحليل والتنظير؟ وما هي قواعد التحليل والتنظير؟ وما هو أثر النظريات على التحليل؟ وما علاقة التحليل بالرؤية الاستراتيجية؟ وما هي الكيفية التي تمكن الباحث من التنظير في النظريات؟

❖ **فرضية البحث:** استند البحث إلى فرضية أساس هي: "كلما ازدادت الأسس والقواعد العلمية في التحليل...ازدادت القدرة على التنظير في نظريات الاستراتيجية الدولية". وهذا ما نحاول إثباته أو تفنيده في محتوى البحث.

❖ **أهداف البحث:** يهدف البحث إلى إبراز دور النظريات في صناعة التحليل/التنظير في الاستراتيجية الدولية.

❖ **منهجية البحث:** اعتمدنا المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لحاجتنا إلى التحليل والتنظير ووصف النظريات.

❖ **هيكلية البحث:** اعتمدنا في هذه الدراسة على التنظير في النظريات لتحليل الظواهر والوقائع الاستراتيجية الدولية التي يثيرها موضوع التحليل، وسيعتمد الباحث في هذا الصدد على مجموعة من النظريات المعتمدة في التحليل، واثراها على الأسلوب التحليلي؛ وفي محاولة للإحاطة بالظاهرة بشكل واف ومحاولة منا لابتكار نظرية جديدة تفي بالأغراض التنظيرية،

وهذا دعانا لتوزيع البحث إلى الآتي: المبحث الأول حمل عنوان : أسس وقواعد التحليل و
التنظير في الاستراتيجية الدولية، لينقسم إلى مطلبين: الأول: عنوان بـ: أسس التحليل
والتنظير "والثاني: جاء بعنوان: قواعد التحليل والتنظير.

وصولاً إلى، المبحث الثاني الذي كان بعنوان: اثر النظريات على التحليل في
الاستراتيجية الدولية، ولينقسم إلى مطلبين، وكالاتي: الأول: تضمن العنوان الآتي: التحليل
والرؤية الاستراتيجية للمستقبل، واختص الثاني بـ: التنظير في نظريات الاستراتيجية الدولية.
لنصل إلى الخاتمة والاستنتاجات والمستخلصات.

المبحث الأول: أسس وقواعد التحليل والتنظير في الاستراتيجية الدولية

انطلاقاً من القراءة الاستراتيجية التي امتاز بها معطى التغيير، وما أفرزته تفاعلاته من
أحداث ومفاجئات، أربكت مدرك صناع القرار، ومديرو الاستراتيجية الدولية، فكان حافزاً
للمحللين/ المنظرين في العثور على أسس وقواعد علمية تفسر ما يدور في فضاء ذلك المعطى
وبناء رؤية استراتيجية توطر تفاعلاته. إذ لم يكن من السهل أو اليسر التنبؤ بالمستقبل بعيداً عن
التحليل/التنظير وأسس وقواعده، فبانت عليهم ملامح الحيرة والارتباك وهم يحاولون البحث عن
سبل تفسير ذلك المعطى حتى ظن البعض منهم أن ذلك الجهد سيوصلهم إلى بناء مقتربات فهم
تتكشف عندها الإشكاليات المتشعبة التي تكتظ بها الاستراتيجية الدولية فدفعهم إلى الاعتماد
على نظرية دون غيرها، لتكون الأسس والقواعد العلمية هي ركيزتها في التفسير، وهذا ما دفعنا
لشطر المبحث إلى مطلبين: الأول: كان عنوانه: أسس التحليل /التنظير، والثاني: قواعد التحليل/
التنظير، وهذا ما سنتطرق له بشيء من التفصيل، وكالاتي:

المطلب الأول: أسس التحليل والتنظير

لعل في المقدمة، يتحتم على المحلل /المنظر فهماً عاماً للاستراتيجية الدولية، وصلة
وثيقة بالحركات الاستراتيجية التي تتغير بشكل مستمر، وقدرة على تحليل كيفية انبثاق الأحداث
الدولية وأبعادها، وكيفية تأثيرها على الاستراتيجيات الفاعلة في الساحة الدولية، وهذه هي القضية
الأكثر أهمية، غير أن محللين الاستراتيجية الدولية لم يوفقوا في فهم ما يتعلق بالتحليل فاففقوا
في كشف التغيير في النظام الدولي، والغريب عدم الاستفادة من أخطاء الماضي بل سلكوا سلوك
السابقين وكأنهم لا يستطيعوا الخروج من الأسس المرسومة في التنظير⁽¹⁾.

ويمكن أن نقول، هناك صعوبة التحليل/ التنظير في الاستراتيجية الدولية، ولأن وجهة
النظر السائدة لدى كثير من منظري ومحلي الاستراتيجية الدولية أساس السياسيين هو التحليل،
الأساس من وراء البحوث السياسية هو التحليل والتنظير⁽²⁾ ، وكانت الصعوبة هي كثرة
معارض التغيير في النظريات من منظري الاستراتيجية الدولية، متجاهلين الفكرة التي تشير إلى

انه كثرة النظريات تولد أسس ثابتة تبني عليها الأفكار في التحليل والتتظير، لهذا، فالأساس الأول: هو يكمن في فهم الخلفيات التاريخية للاستراتيجية المراد تحليل حراكها، والأساس الثاني، هو القدرات والممكنات التي تملكها الاستراتيجية عملياً التي تمنحها مصداقية في الحراك، والأساس الثالث: ادراك التطلعات الاستراتيجية المستقبلية.

انطلاقاً من، أن هذه الأسس الثلاثة الرئيسية، والتي نقيس بها جودة الاستراتيجية لدولة ما، واغلبنا يعلم إن نظريات الاستراتيجية الدولية هي كالمشاشات نرى من خلالها حركات الاستراتيجية الدولية، ومن أجل تحليل الصورة الاستراتيجية المرسومة بصورة دقيقة يتحتم علينا الوقوف على المسببات، ودراسة الدوافع، وتشخيص الفرص، وكشف المخططات للسلوك الاستراتيجي عبر استخدام مركب للنظريات، تأخذ بعين الاعتبار كل الاحتمالات⁽³⁾ بغية توظيفها في حقل التتظير والتحليل لتحقيق اختراق لفضاء الاستراتيجية مصدر التهديد أو غريبة الحراك (مصدر القلق).

في هذا السياق، نرى أن الأسس المختلفة للتتظير والتحليل قادت إلى طرق مختلفة في تفسير الاستراتيجية الدولية، وهنا يمكننا القول : إن هناك تشوشاً نظرياً، بسبب تضاد أسس التتظير⁴ ("

والموضوعية والحيادية، تشير إلى أن التغيير العالمي احدث تغيير كذلك في التتظير، وانعكس ذلك في بدء منظري الاستراتيجية الدولية بعكس هذا التغيير على نظريات الاستراتيجية الدولية، باستخدام أدوات جديدة في التحليل،⁽⁵⁾ أي أن هذه التحولات هي نفسها التي تتحدى الافتراضات التي تقوم عليها النظريات في الاستراتيجية الدولية فسرعة سير التغيير التي تفوق القدرة على التحكم به، تهدد مستقبل النظام الدولي نفسه⁽⁶⁾ فالاستراتيجية العسكرية (التهديد النووي) ضمرت وظهرت الاستراتيجية الشاملة (تهديد التوازن)، وهذا التغيير يتطلب طرقاً جديدة للتعامل معه، وتقنيات نظامية قابلة للقياس، لتتبع حراك التغيير⁽⁷⁾ لكن التعامل مع هذا التغيير يربك منظري الاستراتيجية الدولية، وبخاصة مسألة التتظير، إذ أن الاستراتيجيات الدولية أصابها الكثير من التغيير بسبب مساهمة التغيير، بينما النظريات الأساسية التي يعتمد عليها في التحليل بقيت أسسها على ما قبل التغيير غير معدلة، وأقاد هذا إلى أصابتها بالجمود، وعليه؛ أصبح هناك خطأ في تقييم القضايا الجديدة، والحجة في ذلك بانه: " لا توجد أسس في التتظير ثابتة، فكل شيء نسبي"، والباحث يرى انه لا توجد نظرية واحدة تلم بكل التغيير في الاستراتيج العالمي، والمشكلة هنا، أن التغيير يتطلب أسس جديدة تستطيع أن تقيس عليها وبشكل دقيق غير الأسس التي اعتادت نظريات الاستراتيجية الدولية على استخدامها، وهذا الأمر ليس سهلاً⁽⁸⁾ فهو ليس محل إجماع؛ لأن كل نظرية استراتيجية دولية، وكل منظر فيها يناصر أسس مختلفة.

واي ما يكن الحال فان، إعادة تعريف الأسس النظرية لما بعد التغيير في المدركات الاستراتيجية سيساعد في تشديد التقصي عن عناصر محددة في النظريات الاستراتيجية الدولية، وهذه نفسها ستتج تغيير مضاغف في وسائل الاستراتيجية الدولية نفسها، وستعيد تعريف المفاهيم، وتديم الوسائل⁹ التي تم تركيز الأداء الاستراتيجي عليها، وهناك الكثير من الأسس التي تربط سياقات الاستراتيجية الدولية؛ فعند المقارنة بين نظريات الاستراتيجية الدولية في عهد تعدد الأقطاب الدولية، وفي عهد التوازن ثنائي القطبية، وعهد أحادي القطبية، نجد أن النظريات أضمرت وظهر غيرها في كل تغيير دولي فطلحت القديمة وصحت الجديدة في كل تجدد ويرجع السبب إلى عجز الأسس التي يعتمد عليها المنظرون والمحللون⁽¹⁰⁾

وهذا يثبت أن منظري ومحلي الاستراتيجية الدولية يرون العالم بطرق مختلفة ومن منظورات مختلفة، ويمكن أن نشبهها كالشخص عندما يرتدي نظارة شمسية، فيتغير العالم الذي حوله حسب نوع النظارة التي يرتديها، وهكذا النظريات فكل محلل يعتمد على نظرية معينة يرى العالم من خلال هذه النظرية، فعلى سبيل المثال، يرى "الواقعيون" أن الحرب أساس كل استراتيجية، و"المثاليون" يرون السلم أساس كل استراتيجية، والبنائيون يرون أن التعاون أساس كل استراتيجية، والماركسيون يرون الاستراتيجية أساسها التشارك، والإنكليزيون يرون الاستراتيجية أساسها الاقتصاد بحسب نظريتهم⁽¹¹⁾ أي أن العوامل والمتغيرات التي تؤثر في الاستراتيجية الدولية غير قابلة للإحصاء، وصعوبة اعتماد أساس معياري واحد، وهدف واحد لكل الاستراتيجيات الفاعلة في النظام الدولي، فضلاً عن إشكالية المحلل الذي ينظر إلى نظرية معينة ويعتبرها هي الأصح، وإذا ما نسفها التغيير يصطدم بأن عمله كله كان ضرباً من الخيال (الأيهام الاستراتيجي)⁽¹²⁾.

انه لمن المتوقع، وعلى خلاف ما ظنه البعض، يصعب على المنظرين والمحللين الاستراتيجيين الأكثر خبرة أن يحلوا أداء استراتيجي معين بشكل كامل⁽¹³⁾ وأن التنظير نفسه يمكن إنكاره ذاتياً بالممارسة إذا أثر في توقعات اللاعبين على الساحة الدولية، كما هو الحال بالنسبة للبورصة، فإذا ما تم التنظير بارتفاع قيمة أسهم شركة ما، فإن عدداً من مالكي أسهم الشركة سيقومون ببيع أسهم الشركة لغاية الربح، ونتيجة لزيادة العرض الناجم عن عمليات البيع؛ فإن قيمة أسهم الشركة ستخف، مما ينجم عنه بطلان التنبؤ، وكذلك توقع زيادة /انخفاض الذهب في السوق، فكثرة صناع القرار الدولي، وتعدد الفواعل الدوليين، ونوعية الظواهر الدولية وطبيعتها ودرجة تشابكها، اسمت الصوت المطالب بتنظير جديد للنظريات الاستراتيجية؛ لعجزها عن تفسير كل الوقائع والظواهر الاستراتيجية الدولية⁽¹⁴⁾

ومما يؤسف له، ما زال الكثير من المشككين بفكرة التنظير، إذ يرى البعض منهم: أن "جودة التنظير تعتمد على جودة النظرية" فيتعين على النظرية أن تتسم بالمرونة والانفتاح، أي أن تكون ذات قدرة على استيعاب التأثيرات والظروف المتغيرة، ومكنتها من الربط بين أحداث الماضي والحاضر والمستقبل⁽¹⁵⁾ كون الأحداث في الماضي من الممكن أن تتكرر في المستقبل، "كأن" التاريخ يعيد نفسه". ولا يوجد منظر/محل قادر على تحديد الأداء الاستراتيجي في المستقبل بالكامل، بل ممكن أن يكون نسبي أو يقترب كثيراً؛ كون هذا يعتمد على ما يسمى بفك الشفرة للاستراتيجية المراد تحليل أداءها⁽¹⁶⁾ لكن هذا الاستنتاج يجب أن لا يعيق، بشكل كامل، التحليل وفقاً للنظريات الاستراتيجية، وإن أقصى ما يطمح إليه المحللين، أن يمتلكوا أدوات علماء الطقس، فهؤلاء وعلى الرغم من أنهم لا يستطيعون التنبؤ بأحداث محددة، إلا أنه بإمكانهم أن يحددوا الخيارات الأكثر احتمالاً من حيث الحدوث، وفقاً لظروف محددة، وفي لحظة محددة من الوقت⁽¹⁷⁾

وفي السياق نفسه، يرى البعض: ⁽¹⁸⁾ "أن النظرية تُعد جيدة إذا حققت متطلبين: الأول: أن تتصف بالتناغم، والثاني: البناء، لذا فإن نجاح النظرية أو فشلها يعتمد على ثلاثة عناصر: هي القدرة على معالجة المعلومات، ويجب أن تكون أسس التحليل متسلسلة زمنياً، وإن تتسم بالمرونة لاحتواء التغيير والتكيف معه.

ولهذا فإن النظريات الرئيسة التي شكلت حقل الاستراتيجية الدولية يجمعها قاسم مشترك، وهو قياس المستقبل، وبالتالي دور النظرية توقع ما هو قادم، وهذا يعتمد على قدرتها في فهم ميكانزمات النظام الدولي، أو ظروفه المثلى للبقاء التي تتبع من محاولة النظرية دراسة الاستراتيجية الدولية بشكل أكثر دقة، فالهدف من أي نظرية ليس شرح وضع محدد، ولكن شرح الأوضاع كلها، فإسقاط النظرية على الوقائع والظواهر يجب أن يعطينا عدة احتمالات تتسلسل حسب أولويتها القابلة للقياس والمراقبة⁽¹⁹⁾، ولذلك طرحت ثلاثة مُمكّنات للتحليل، تمكن أي محلل من التمييز وهي: ⁽²⁰⁾ البنية والوظائف والإمكانات والقدرات، لبناء افتراضاته التحليلية وتكون له أساس ودليل للتنظير.

المطلب الثاني: قواعد التنظير والتحليل

انطلاقاً من الرؤية التي مفادها، انعدام القواعد نتيجة طبيعية للفوضى النظرية، دفعت الكثير للاهتمام بقضية التحليل، فظهر خيار لا ضرورة لفكرة التكامل بين التحليل والتنظير، ورفض التنظير فكرة وجود تناقض بينهما. فالتنظير، يعني التأمل في الشيء، وتنظير أفكار: التأمل فيها ملياً لوضعها نظرية⁽²¹⁾ التحليل: بيان وتفسير، وحلّ الشيء: رجعه إلى عناصره، وحلّ نصّاً أدبياً: شرحه، فسرّه، بيّن أفكاره و دلالة معانيه⁽²²⁾ ويعتقد الباحث أن الأدوار النظرية

التي يمكن أن تؤديها في التحليل تتأثر بالتغيير العملياتي على المسرح الدولي، أي أن تكون النظريات قابلة للفحص، والتشخيص وهذا الأمر يتطلب وجود قواعد علمية تقاس عليها جودة النظرية²³ ()

فنظرية النظم قاعدتها تنص على أن: "الاستراتيجية الدولية تتكون من وحدات دولية متفاعلة بصورة إيجابية منتظمة متكاملة ومتماسكة"، بينما نظرية الفوضى الخلاقة، قاعدتها تنص على أن: "النظام الدولي يتكون من استراتيجيات متعددة تعيش حالة من الفوضى فشعورها بالتهديد يدفعها للبناء للبقاء". أما نظرية توازن القوى وتوازن التهديد قاعدتها تنص على أن "النظام الدولي يتكون من استراتيجيات قوية متوازنة واستراتيجيات ضعيفة مذعنة، وكل تألف/تحالف/تكتل وهو تعبير عن الخوف".

واستكمالاً لما مضى يمكن القول، أن النظرية الواقعية قاعدتها تنص على: "أن القوة الخشنة هي أساس بقاء واستمرارية الاستراتيجية الدولية وكل حراك يعتمد على القوة ومن أجل إقامة القوة، وما البقاء إلا للأقوى"⁽²⁴⁾ أما النظرية المثالية قاعدتها تنص على "أن التعاون والتعايش أساس حراك الاستراتيجية الدولية"، وصولاً إلى النظرية البنائية وقاعدتها الناصية على: أن مكنة القوة والقدرة هي أساس بناء إمكانات الاستراتيجية من هبة ومكانة"⁽²⁵⁾ وهذا ما حاول الباحث أبانته، أي أن لكل نظرية قاعدة تحدد حراكها في تحليل الظواهر والوقائع الاستراتيجية.

ومن هذا كله نجد العامل المشترك في مقياس القواعد النظرية هو: "⁽²⁶⁾ أن القوى المادية والمعيارية مارست الكثير من التأثير على التنظير وبناء الاستراتيجية وهذا يفرض بطبيعة الحال إلى اختلاف قواعد التحليل، والبعض عمل على إعادة قراءة النظريات القديمة قراءة جديدة وهذا ما نجده في النظرية الواقعية والليبرالية التي باتت تسمى الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة، كاستجابة للتغيير من جهة، والتمسك بها من جهة أخرى، والنسخة الجديدة تبحث في التحليل/التنظير على الأسس والقواعد المجددة التي أوجدها السلوكيين.⁽²⁷⁾ وفي الإطار نفسه، سعى طلبة المنظرين الأوائل على إحياء نظرياتهم بترميم قواعدها علمياً"⁽²⁸⁾ منها إعادة اعتبار للواقعية والليبرالية بوصفها بالبنوية⁽²⁹⁾ فالتجديد يمنح قدرة على المناورة في التحليل، إذا توسع فضاءه فيحلل بمعدل أوسع الاقترابات والمناظير⁽³⁰⁾

وهنا لابد لنا أن نقول، أن جودة التحليل تأتي من مدى فائدته في قياس قدرة النظرية في تفسير الأحداث، على سبيل المثال، نظرية السلام الديمقراطي، والواقعية الكلاسيكية والجديدة.⁽³¹⁾ بعد أن التزمنا بمنهج "لاكتوس" كنقطة مركزية لوصولهما إلى الهدف، وفعلياً هناك مساهمة مهمة تم إيجادها في هاتين الدراستين، وهي توفير الأدلة الحاسمة والقطعية لمعايير "لاكتوس"، غير أن المعضلة تدور حول: كيف يمكن تطبيق معايير "لاكتوس" على الاستراتيجية

الدولية؟ وإلى هذا التاريخ فإن هناك فجوة كبيرة في هذا البرنامج وفقاً للتحقق العلمي، فإمساك "برنامج لاكتوس" هو الأفضل للكثير كونه برنامجاً تحليلياً متكاملًا، لأنه يضع معايير وأسئلة بحثية قابلة للقياس، وتعرف معايير منهجية البحث العلمي للاكتوس ببرامج مختلفة³²: 0) أولها الفرضيات النظرية البديهية، وثانيها: الاكتشاف السلبي للافتراض غير المستقر المبني على التجربة، وثالثها: الاكتشاف التعليمي الإيجابي فيما يتعلق بالقضايا الشاذة المبني على المنطق والاستنتاج، وهنا يجب التركيز على الحلول وليس التجربة، ووفق هذا فإن النظريات لا تقبل أو ترفض على أساس الاختبار، ولكن على أساس التكامل بين النظريات التي تشكل مع بعضها برنامجاً تحليلياً متكاملًا، ونجد هنا حقيقة هي أن هناك تقويضاً للأفكار البسيطة حول فحص النظريات التي أصبح سائداً بين منظري الاستراتيجية الدولية⁽³³⁾ وفيما يتعلق بالقضايا النظرية؛ فإن "لاكتوس" قدم خمسة قواعد أساسية لاختبار القضايا النظرية حسب منهجه (MSRP) المسمى بمنهجية برنامج البحث العلمي المتكامل

(Methodology A systematic Program of Scientific Research)⁽³⁴⁾ وهي: تجعل من نظرية (MSRP) منهج لقياس صلاحية نظريات الاستراتيجية الدولية، فجعلت الأكاديميون يسرون قدماً في المواجهة بين النظريات والوقائع والظواهر، التي تأتي غالباً، فوضوية، والأمر الحاسم هنا هو كيف تنجح النظرية في مواجهة منافساتها من حيث مدى قدرتها على التفسير، وهذا يفضي إلى محلل متمكن، وجميع النظريات يمكن تطبيقها وفقاً لمعايير لاكتوس⁽³⁵⁾.

إن النظريات لا تجعلنا متمسكين في الدفاع عنها، إلا بالقيمة المساوية لها، وبمنهجيتها العلمية، ومرونتها في تفسير الأحداث، ونُصر على أن هناك صعوبة في التغاضي عن القواعد الشاذة التي تربطنا في التحليل، كما أنه من السذاجة الافتراض بصعوبة اختبار واقعة أو ظاهرة في نظرية واحدة، إذ من الممكن التحليل بكل نظريات الاستراتيجية الدولية⁽³⁶⁾

وعلى أي حال، فإنه لا بد من معايير للتقييم في التحليل، وهذا يعتمد بشكل حاسم على مرحلتين في عمل تقييمات حقل الاستراتيجية الدولية، وهاتان المرحلتان، هما: تطبيق الأسس، ومن ثم القواعد على العملية التحليلية /التنظيرية، ويجب تجنب اختيار أي نموذج أسسي أو قواعد غير ملائم لأي حالة أو وضع عند إجراء التحليل /التنظير⁽³⁷⁾.

وعطفاً على ما تم الإشارة إليه، فإن معايير تقييم التحليل وفق قياس مدى صلاحية النظرية تحتاج إلى نوع خاص من التعامل، إذ أن آلية التطبيق تختلف من محلل / مُنظر إلى آخر، وتبقى مسألة تكتيكات التطبيق تثير خلافاً كذلك، ولكن إذا كان بعض المحللين / المُنظرين انطلقوا من معايير وفلسفة "لاكتوس"، فإن منظرين /محللين آخرين انطلقوا باتجاه مختلف؛ ففي غياب نظرية واضحة، فإن إعادة اكتشاف أجزاء تربط الديناميكيات والجزئيات في الاستراتيجية

الدولية افضى إلى خلق نظريات جديدة تم بناؤها حول مجموعة جديدة من الافتراضات الإمبريقية لتحقيق شكل من أشكال الاندماج، إلا أنه ما زال لدينا تكاثر للنظريات المتنافسة، لا بل المتضادة، ومنها على سبيل المثال : النظرية الثقافية التي ربطت بين المدركات الثقافية السياسية والأداء الاستراتيجي " ، وجاءت كبديل لفشل نظريات النظم الدولية في التنبؤ في التغيير الدولي³⁸ () .

وبالبحث لا ينكر، أن الثقافة السياسية ليست بالضرورة أن تكون مؤشراً دائماً ومهماً لفهم الاستراتيجية الدولية، وهناك الكثير من الأدلة والأمثلة على ذلك؛ العلاقة بين الصين وتايوان، ووجد أن ليهما سياسات مختلفة على الرغم من أنهما من الثقافة والأساطير نفسها، وكذلك لـ "التشيك" و"سلوفاكيا" و"بيلاروسيا" و"أوكرانيا"⁽³⁹⁾ ولكن يمكن القول: إن استخدام الخصوصيات الثقافية في تحليل الاستراتيجيات في النظام الدولي يساعد في بناء مؤشرات التنبؤ في أنماط الأداء الاستراتيجي، ويخلص هذا الجزء من البحث إلى أن الإشارة الضمنية الأقوى هي إعادة فحص نظريات الاستراتيجية وفقاً للأسس والقواعد العلمية، وبشكل خاص فيما يتعلق بالاستراتيجية الدولية، وهذا في الحقيقة ضروري، لزيادة الخبرة التراكمية للتقدم في الدراسة التحليلية، و لاحظ "أن من بين المظاهر المحبطة للتحليل/ التنظير هو مكسب محدود، إذ لا يوجد فيما يبدو عمل تراكمي يمكن البناء عليه لتأسيس نهج علمي واحد يفيد التحليل/ التنظير⁽⁴⁰⁾ المبحث الثاني: أثر النظريات على التحليل في الاستراتيجية الدولية

دلتنا الأدبيات الاستراتيجية على العديد من النظريات التي تأثر بها التحليل /التنظير، إذ ركز على دلالاتها التأثيرية، فكان أبداع المٌحلل/المُنظر متأثر في تفسير المعلومات التي يعمل على استنباتها لتنمية الرؤية الاستراتيجية ومن ثم تطبيقها على الساحة الميدانية لتجري التجربة والاختبار، ولتوضيح هذا التأثير قسمنا المبحث إلى مطلبين: الأول: النظريات والرؤية الاستراتيجية للمستقبل، والثاني: التنظير في نظريات الاستراتيجية الدولية، وسنعرضهما بشيء من التفصيل وكالاتي:

المطلب الأول: النظريات والرؤية الاستراتيجية للمستقبل

مقدماً، يبدو أننا بحاجة لتوضيح دلالات الرؤية الاستراتيجية والتي تعني ادراك لما يمكن أن نقوم به الاستراتيجية، ادراك لما قد يحدث، ادراك لما تلهم به الآخرين، لينقبوا استراتيجيتك، يمكن أن تشبه ما نقول بعمل المهندس المعماري عندما يقوم بعرض على الشاشة-مثلاً-رؤيته للمبنى الذي يريد بناءه، هذه هي الرؤية، تمنحك إدراكاً لما ستؤول اليه الأمور، وإلى أين ستصل⁽⁴¹⁾.

وهنا، سنركز على رؤيتان تعودان للواقعية الجديدة، والبنائية، للتعامل مع مفهوم التنظير في الاستراتيجية الدولية، وهاتان الرؤيتان انبثقتا في عالم ما بعد الحرب الباردة، وليس من المبالغة القول : إننا نستطيع اعتماد الرؤية الاستراتيجية باعتبارها اختبارات لهذه النظريات⁽⁴²⁾:-

أولاً: الرؤية الواقعية الجديدة للمستقبل: هذه الرؤية ما زالت، وربما تستمر في المدى المنظور، القوة الفكرية المهيمنة في النظريات الاستراتيجية الدولية، وعلى الرغم من أن القليل من المنظرين يصنفون أنفسهم امتداداً للواقعية الجديدة، إلا أن الكثيرين منهم، إن لم يكن معظمهم، استمر في الاعتماد على النظرية الواقعية القديمة كأساس للمقارنة مع نظرياتهم، فكما أن الواقعية كانت استجابة لواقعية ما قبل الحرب، فإن نظريات الاستراتيجية الدولية في بداية القرن الحادي والعشرين هي استجابة حقيقية للرؤى الاستراتيجية التي صنعها التغيير وانبثقت الواقعية الجديدة أو الواقعية البنوية من محاولة تطبيق المنهج العلمي لدراسة الاستراتيجية الدولية، وعلى الرغم من أنها تتشارك في كثير من عناصرها الجوهرية مع ما يعرف بالواقعية الكلاسيكية حول الطبيعة الإنسانية وأولويتها، والإيمان بالقوة كأساس للبقاء.⁽⁴³⁾ لكن المسؤولية الأخلاقية أعطت الأولوية لمفاهيم المصلحة القومية والقوة مع التناغم مع الأخلاق، غير أنه في حالة التعارض بين المصلحة القومية وبين المسؤولية الأخلاقية؛ فإن الأولوية للقوة والمصلحة القومية.

وتركز الواقعية الجديدة بشكل واضح على المستوى النظامي للظاهرة، وهذا يعد افتراضها الأساس لفهم النظرية، ويرى البعض أن النظام الدولي هو نظام فوضوي، وذلك بسبب عدم وجود قوة مركزية، وأن القوى العظمى امتلكت معظم قدراتها العسكرية بالوراثة، والدول لا تستطيع مطلقاً أن تثق بنوايا بعضها البعض، والبقاء هو الهدف الأساس للدول، والدولة في نهاية المطاف هي فاعل عقلائي، ونتيجة لغياب حكومة عالمية مركزية تعتمد الدول نفسها للبقاء فقط، ونتيجة لهذا التشخيص؛ فإن ثلاثة أنماط عامة من السلوك تنتج هي : التهديد، القدرة الذاتية، تعاظم القوة، وكما يشير منطري تلك الأنماط، فإن هذه الافتراضات الجوهرية قادت التطور للواقعية الجديدة⁽⁴⁴⁾

ومن المجدي أن نذكر هنا، إن الواقعيين الجدد عرضوا رؤية واضحة حول ما الذي تنتبأ به نظريتهم للسنوات المقبلة، وارتبطوا بعلاقة وثيقة، هي تقاربهم في تنبؤاتهم، وكانت لديهم مجموعة واضحة من التنبؤات، ولكنهم بالتأكيد لم يتفقوا على كل شيء، ومع ذلك بقيت النظرية الواقعية الجديدة متماسكة أكثر من منافساتها الأخريات، والتشابه بين هؤلاء المنظرين أنهم جميعهم انطلقوا من الأصول الفكرية نفسها، ولذا ليس غريباً أنهم وصلوا تقريباً إلى الرؤية نفسها للمستقبل⁽⁴⁵⁾.

والغريب في الأمر، تنبؤ الواقعيون الجدد أن الأحادية القطبية لن تكون الأخيرة؛ لأن الاستراتيجيات الفاعلة الأخرى في النظام الدولي ستوازن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا فإن النظام الأحادي القطبية يحمل بذور فثائه؛ لأن ذلك يعود إلى أن توازن الاستراتيجيات ضد الاستراتيجية المهيمنة، فالهيمنة تتطلب إدامة مستمرة⁽⁴⁶⁾ لأن طبيعة هيمنة الاستراتيجية الأمريكية سواء أكانت عدائية أم حميمية ستخلق الخلافات بسبب عدم رضا الاستراتيجيات الأخرى، وهي المظهر الدائم للاستراتيجيات الدولية؛ لأنه لا تستطيع أي استراتيجية أن تكون متأكدة من نوايا الاستراتيجية الأخرى، فالاستراتيجيات الصغرى لن تكون مقتنعة بهيمنة استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا فإن ما سموه الأحادية القطبية سينتهي، وأنه ستكون هناك حقبة فاصلة لفسح الطريق أمام التعددية القطبية فإن النظام متعدد القطبية لا يمكن تجنبه، والاستراتيجيات "المؤهلة التي فشلت في زيادة قوتها كي تصبح قوة عظمى من المتوقع أن تُعاقب، في حين أن الاستراتيجيات التي أُتيحت لها أن تكون استراتيجيات عظمى ولم تختَر ذلك ستكون دول محدودة، أي لن تكون هي القاعدة، ويبدو إن النظام الدولي بدأ يشهد تحولاً في توزيع القوة والإمكانات وخاصة لصالح الاستراتيجية الصينية و الاستراتيجية الهندية، مع سكون المكانة الاقتصادية لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية الاتحاد الأوروبي نسبياً، فظهر نظام توازن القوى الاقتصادي.

وعلى الرغم من، تأكيد الواقعيين الجدد على صعوبة التنبؤ بقرارات الاستراتيجيات، فإنهم حددوا عدداً من الاستراتيجيات التي من الممكن أن تكون مرشحة بشكل كبير للظهور بوصفها استراتيجية عظمى، وذلك بالاعتماد على معايير قياس القدرة والقوة، ووفق هذه المعايير فإن الاستراتيجية الصينية هي المرشحة الأكثر بروزاً حسب رأي المنظرين، وستمارس الاستراتيجية الألمانية قيادتها، وستبدأ الاستراتيجية اليابانية بالبحث عن استقلال استراتيجي، وستعيد الاستراتيجية الروسية اكتشاف نفسها، والمراكز الجديدة سيحددها التغيير، كما أن التعددية القطبية ستنبثق من الاستراتيجية الأوروبية، بعد أن تعلن التوازن مع الولايات المتحدة، لإعادة أمجادها وتعد هذه النقاط هي النقاط المركزية في تفكير المنظرين الواقعيين الجدد. ويرى المنظرون أن حلف الناتو لن يكون الأخير، وأن الأحلاف حسب النظرية الواقعية الجديدة موجودة " استجابة للتهديدات، ويتوقعون بأن الناتو ربما يستمر، ولكن سيتوقف عن القيام بوظيفته باعتباره حلفاً؛ لأن كل استراتيجية ستتصرف في الشؤون الدولية بشكل منفرد لأكثر من سبب (تعظيم قوة الأوربية، وتعارض مع الاستراتيجية الأمريكية، وتقييده للسلوك الدولي).

ولكنه ادعائهم أن النظام الجديد سيصبح متعدد الأقطاب، إلا أنه ليس بالضرورة أن تكون كل تنبؤاتهم صحيحة؛ كونهم مثل الآخرين فشلوا بالتنبؤ بنهاية الحرب الباردة⁽⁴⁷⁾ وكذلك

فإن الحلف اضطلع بدور أساسي في تعزيز الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، ومنها: بناء السلام، ودعم عمليات التحول السياسي والاقتصادي في دول المعسكر الاشتراكي سابقاً بعيد انتهاء الحرب الباردة، وكذلك الدور الأساسي الذي يقوم به في أفغانستان، ودوره في إنهاء حكم صدام في العراق ومعمار القذافي في ليبيا . وما زال النظام الدولي أحادي القطبية، ولكن على افتراض أن تنبؤاتهم صحيحة فيما يتعلق بالتعددية القطبية، فإن حالة التعددية القطبية اقترنت عندهم بزيادة فقدان الأمن، أي ارتفاع المخاطر، ومن هنا؛ فإن الدول كرد فعل ستتجه إلى التسلح النووي، وسيصبح من وجهة نظرهم من الصعب إدارة هذه الملفات، وبالتالي فإن النظام الدولي سيكون أكثر ميلاً للعنف، على عكس ما يوفره النظام الثنائي القطبية، إلا أن الواقع غير ذلك؛ فهناك جهود تقوم بها الولايات المتحدة وحلفاؤها لمواجهة ذلك ولو بشكل انتقائي كما في الملف النووي الإيراني والكوري الشمالي في شبه الجزيرة الكورية ووفقاً لرؤيتهم من المحتمل جداً أن يكون أكثر ميلاً للعنف وسيشهد سنوات اضطراب في الاستراتيجية الدولية وبذرتة الشرق الأوسط، وأن زوال الحرب الباردة من المحتمل أن يزيد فرص الحروب والأزمات في أوروبا، أي أن فرص الصراع ستتضاعف، وهذه التنبؤات صدقت نسبياً؛ لظهور الأزمات التي تنذر بالانفجار كالبركان⁽⁴⁸⁾.

لكن السؤال الذي يتم تجاهله عندهم، هو كيفية توزيع القوة عبر الاستراتيجيات، يعترف الواقعيون الجدد بأن منتقديهم يرون أن هناك كثيراً من العوامل غير القوة التي تبدأ من مدركات صناع القرار إلى الأيديولوجية القومية، يمكن أن تكون عوامل محددة، وبالتالي يطرح السؤال لديهم : ما الذي تتطلبه النظرية؟ وتقضي الإجابة بأن اعتبارات القوة، تهيمن على الاعتبارات الأيديولوجية في الواقعية الجديدة، فالاستراتيجيات تصنف حسب قوتها، واختلاف ترتيبها على سلم القوى يساعد في شرح أمرين، هما : سلوكها، ومصيرها، وفي أي نظام سياسي، فإن توزيع وحدات القدرة والقوة هو مفتاح التحليل والتفسير في فهم الاستراتيجيات⁽⁴⁹⁾.

ودون مبالغة يمكن القول، ساهمت الأحداث العالمية في تغير مفاهيم التحليل، بعد ظهور نظرية توازن التهديد⁽⁵⁰⁾ التي تدعوا إلى التوازن ضد التهديد، وهم خصوم الولايات المتحدة الأمريكية مثل العراق وأفغانستان ومناطق أخرى. ويبدو أن النظرية تتنبأ بالاستمرارية داخل النظام.

إن هذه الرؤى الواقعية الجديدة للمستقبل تتبع بشكل طبيعي من جوهر افتراضات النظرية⁽⁵¹⁾ الواقعية الجديدة ما زالت تمثل النظرية الأكثر انسجاماً وقدرة على تحليل الاستراتيجيات الدولية، ولديها الرؤية المستقبلية المبنية على أساس افتراضاتها الأساسية، وتكيفت الواقعية الجديدة مع خبرة العالم النامي في الممارسة السياسية، من خلال ثلاثة افتراضات

للا واقعية، وهي: (52) الأولى: الدولة لاعب أساسي في الاستراتيجية الدولية، والثانية: رغبة كل استراتيجية في البقاء والاستمرار، والثالثة: الممكنات.

ولا شك، في أن الكثير من المنظرين الذين وقعوا ضمناً تحت مظلة الواقعية الجديدة لا يتفقون كثيراً مع رؤيتها للمستقبل، لكنهم جميعاً يجمعون على أن هنا تحول في مسلمات النظرية تمثل مساهمة لا غنى عنها في حقل العلاقات الدولية (53).

وثانياً: رؤية الواقعية البنائية للمستقبل: تُعد النظرية البنائية امتداداً للمدرسة المثالية، التي ترى أنه يجب أن تدار الاستراتيجية بواسطة معايير قانونية وأخلاقية، وواجهت البنائية في أثناء الحرب الباردة سياسة "الواقعيين الأوائل" القائمة على القوة، ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة أخذت موقفاً متقدماً في نظرية الاستراتيجية الدولية، أما أهم افتراضاتها فهو أن الحقيقة الاجتماعية يتم إيجادها من خلال النقاش حول القيم، وتشدد النظرية على الصلة الوثيقة بين دور الأيديولوجية والهويات الوطنية، والشركات العابرة للقومية، أي لا يمكن فهم هذه الأحداث دون فهم صراع الأفكار والأديان. (54) ومما ساعد على نشر النظرية البنائية هو التربة الخصبة لمفاهيم البنائيين والمثاليين في الاستراتيجية الدولية، وبخاصة أنهم غالباً ما درسوا الشركات العابرة للقومية ذات النشاطات العالية والعالمية (55).

وتجدر الإشارة، إلى أنه عند تطبيق البنائية على الأحداث الدولية، نجد أن البنائيين أخذوا بالحسبان المعايير الأخلاقية وكيفية تأثيرها في الأفكار التقليدية (الواقعيين الأوائل) (56) وهذا يعني أن البنائيين يرون أن الأفكار هي قدرهم، مثلما عدّ الواقعيون الجدد أن القوة هي قدرهم، وبأهمية الأفكار في تطوير المعايير في النظام الدولي، أو المجتمع الدولي الذي يقيد سلوك الدولة أو يحدده في المستقبل. ومن أهم التنبؤات للبنائية استمرار حلف شمال الأطلسي، وفسرت البنائية ذلك على أساس أن أعضاء حلف شمال الأطلسي ينظرون للأعضاء الآخرين باعتبارهم حلفاء ليبراليين أكثر من كونهم دولاً أوجدت الحلف لمواجهة التهديدات، وضرورات توازن القوى، من هنا فإن الحلف سيستمر على الرغم من غياب التهديدات، وهو عكس ما تنبأ به الواقعيون (57)

وتغطي البنائية مجالات متعددة؛ منها مجالات العودة إلى دور العامل الإنساني، القوة الإنسانية في دراسة الاستراتيجية الدولية جنباً إلى جنب مع دراسة الدولة من خلال الأفكار المتغيرة، وهذه المسائل تشكل محور التحليل لديها، ومد البنائيون مظللتهم إلى منظري الحداثة وما بعد الحداثة، والاعتماد المتبادل "ومنظري المدرسة" النسوية فضلاً عن، اتجاهات أخرى، وهذا ليس بغريب، فالبنائية ليست منعزلة عن التطورات الفكرية والنظرية في الاستراتيجية الدولية، بل إنها مستندة إلى فكرة المصالح المشتركة داخل النظام الدولي، وهم يؤكدون القدرة على الربط بين المفصل الرئيسة للنظرية في الاستراتيجية الدولية، وعند تحليل فكر البنائيين بشكل أكثر عمقاً،

فإننا نجد أنهم يجيدون وصف التغيرات وفق المعايير والأفكار، بمعنى أن قدرتهم على تفسير الأحداث والتطورات ترتبط بفهم طبيعة الأفكار واتجاهاتها، وعلى الرغم من ذلك؛ فإن لديهم قدرة محدودة في فهم عمل المؤسسات والظروف المؤسساتية والمادية الضرورية لدعم انبثاق إجماع حول القيم والأفكار الجديدة⁽⁵⁸⁾ وهذا يُعد بحد ذاته معضلة، وهناك معضلة أخرى، تتمثل في محدودية النظرية البنائية في تفسير الأحداث الدولية وتحليلها في حالة الأزمات والاضطرابات التي تأتي قبل وبعد التغيير.

المطلب الثاني: التنظير في نظريات الاستراتيجية الدولية

من المعروف، إن هناك إشكالية في التنظير ناتجة عن التضاد والتخايم بين نظريات الاستراتيجية الدولية وهذا افضى إلى عدم الانسجام والقصور في التنظير، وبالتالي فإن التكامل في التنظير يتطلب تحقيق انسجام و تكامل بين النظريات في الاستراتيجية الدولية، وللإجابة عن هذه الإشكالية، فإن نظريات الاستراتيجية الدولية هي نظريات متضاربة، ومتصارعة، ولذا تميل دراسة تلك الاستراتيجية إلى حالة من الفوضى، وهذا أشبه بالحال في نظرية " عقدة الأجيال " عند الاجتماعيين⁽⁵⁹⁾.

دون شك، أن الاختلاف في النظريات حالة صحية وليس عرضية، فتعدد النظريات يقود إلى تعدد الاهتمامات والمناهج التنظيرية، ويجب أن يكون مقبولاً ومدعوماً، فهيمنة نظرية يقود إلى طغيان فكري معين والتركيز على حراك معين، ولهذا فإن أي إشارات للانسجام يجب أن ينظر إليها نظرة الشك، وفي هذا الصدد، يتعين أن ينصب الاهتمام على حقيقة هي أنه لا يوجد أحد يستطيع أن يناهض التنوع، فالاختلاف فضيلة وليس رذيلة، والسبب، وهو أن النظريات غير ذات العلاقة ربما، مع تجميعها، تساعد في شرح المظاهر البارزة للاستراتيجية الدولية، ويبرز التساؤل هنا عن الاختلاف، إيهما افضل التركيز على حراك معين أم على الحراك الاستراتيجي بشكل شامل ؟ فمنظري الاستراتيجية الدولية، انخرطوا في التركيز على حراك معين، متجاهلين إيجاد تنظير شامل يحد من عناء باحثي الاستراتيجية الدولية؛ عن طريق تحفيز الإدراك الاستراتيجي، والحراك الاستراتيجي، والاختبار الاستراتيجي، والتقويم الاستراتيجي، والتقييم الاستراتيجي وكل هذا يفضي بجودة التنظير النوعية التي تضع معايير تقاس عليها كل استراتيجية من تهديدات وتحديات وممكنات ومحصلات، وهذا يتطلب خلق مدرك استراتيجي الدكتور لخلق اقتراب ينجح في التحليل والتفسير والتنبؤ في المستقبل⁽⁶⁰⁾.

ويعترض طريقنا سؤال هو: هل توجد مؤشرات لتشكيل نظرية استراتيجية لدراسة الاستراتيجية الدولية لتنتج لنا ما يسمى بالتنظير الاستراتيجي؟ ليجيب البعض عنه بالقول:⁽⁶¹⁾ يجب التناسق بين ثلاث مفردات، هي : المدرك، والبناء الأدائي، ومعايير القياس والتقويم، وهذا

حسب رأي الباحث صعب، لكن ليس بمستحيل. وهنا جَهد الباحث نفسه لوضع أسس وقواعد للتتظير الاستراتيجي وكالاتي:

أولاً: الإدراك الاستراتيجي: إن الإدراك الاستراتيجي هو وجود صور شاملة تؤثر في بناء نظرية شاملة، وعلى أساس افتراض أن هناك درجة محددة من الانسجام موجودة في دراسة الاستراتيجية الدولية، لذا فالمنطق يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان من الممكن أن يتم جمع المدركات التي تركز عليها النظريات للحصول على صورة أكثر شمولية وتكاملاً لدراسة الاستراتيجية الدولية للتتظير لها، أي إيجاد توليفة جديدة، تكون أكثر قدرة على التتظير⁽⁶²⁾ والسؤال هنا: هل من الممكن أن تتلاقى النظريات ولو بشكل تقريبي للإفادة من تكتيكاتها معاً في التتظير وبناء رؤية للمستقبل؟ يعتقد الباحث أن الخضوع النظري صعب، لكن الاختصاص يسهل اتحاد النظريات على أن تبقى كل وحدة حسب اختصاصها لكن جَمْعها استراتيجياً يفضي إلى تتظير لا يشوبه النقص، وهذا يتطلب استخدام الافتراضات المتصارعة في التتظير في واقعة /ظاهرة استراتيجية معينة⁽⁶³⁾.

وفي ضوء ما تقدم، نجد أن هناك مشكلة في بناء رؤية استراتيجي توحد المدركات المتضاربة لصعوبة تغيير الاهتمامات؛ إذ غالباً ما تختفي أو تصبح جزءاً لا يتجزأ في صور اختيارية أو ضرورية بشكل جدي، وهذا يعني تبني برنامج إدراكي يُصمّم الأحداث لإنتاج نتائج تتوافق مع الرؤى المستقبلية، دون إغفال الرؤى الأخرى التي تتعلق بالأداء، ولاحظ الباحث أن الكثير من المنظرين بمختلف عناوينهم غير مستعدون لقبول الكثير من المفاهيم والافتراضات، فمن الصعب وزنها على الميزان المعرفي ولأكثر من ذلك؛ فبدلاً من الاندماج، ما زال لدينا تكاثر بالانشطار في النظريات المتنافسة، وهذا منسجم وديناميكية الاستراتيجية الدولية⁽⁶⁴⁾.

وفي ضوء ذلك، فإن الباحث يختلف في تنظيره مع منظري الاستراتيجية الدولية، ويطلب أن يعاد التوجيه صوب نمط نظري استراتيجي شامل، وهذا بحد ذاته يخلق عدداً كبيراً من الجدليات النظرية، والدخول في موجة جديدة من التنازع مع علماء السياسة ومنظريها لربما اعتبره تعدي عليهم أو نوع من التهرق، لكنه يصر على فكرته، لأهمية تشكيل توليفة من النظريات وفق ما يسعى إليه لتحسين التتظير، إلا أن البعض أشاروا إلى أنه ليس بالضرورة أن يزيد من قدرة باحثين الاستراتيجية الدولية على التتظير، لذلك فإن وجهة نظر الباحث تفيد أن نظريات الاستراتيجية الدولية: الواقعية الجديدة، الليبرالية، البنائية فشلت في التتظير بالتغيير، ووفقاً لهذا انتقد بشدة التأكيد القائل: بأننا نفتقي اثر المنظرين ولا يحق لنا دحض نظرياتهم كون هذا الأمر من الكبائر في السياسة وآدابها، وأضاف إن حالة توازن في نظريات الاستراتيجية حالة

استثنائية، لأنه سيحدث حتماً تعاون بين القوى المنظرة المعارضة لإخلال التوازن لصالح نظرياتهم الجديدة أو المجددة، كون لكل زمن نظرياته التي تصح حسب تغيراته⁽⁶⁵⁾ .

وابتعاداً عن المبالغة، يرى الباحث الخروج عن القياس في التنظير شذوذاً وليس قاعدة فالتنظير الانتقائي يتطلب ذلك،⁽⁶⁶⁾ لكن الخروج على القاعدة لاستخدام النظريات جميعها لتوفير تفسيرات شاملة وتسمى تلك العملية بالتنظير استراتيجي هو نوع من الأبداع الإدراكي، من هنا؛ فإن الاعتقاد بأن النظريات لا تحارب بعضها بل تكامل بعضها هو شيء أقرب للاعقلانية⁽⁶⁷⁾ .

ثانياً: بناء النظرية ومعاييرها: وهنا تبرز إشكالية هي: ما هو الخيار الأنسب لبناء النظرية الاستراتيجية؟ وبالتأكيد لكل نظرية أنصارها وأضدادها، فضلاً عن أن منظور النظرية لم يتم تحديده بالأطر المنهجية فحسب، بل ردها بالأسس والقواعد العلمية، ولهذا نظريتنا الاستراتيجية التي نروم على تأسيسها نتمنى أن تدخل ضمن النظريات الاستراتيجية الدولية، لان الباحث يعتقد أنها تصح لدراسة قضايا الاستراتيجية بنوع من الشمولية. وكأمثلة على مدى الصعوبات التي تواجه عملية بناء النظرية الاستراتيجية، فإن استجابة وشرح النظرية الاستراتيجية الجديدة للأحداث الطارئة أو المفاجئة أو حساب الأحداث غير متوقعة تبدو غير مثبطة للهمة؛ فالنظرية تتعامل مع الأحداث من كل الجوانب ؛ وهذا يعود لطبيعة بناءها النظرية الرصين، ويعتقد الباحث أنها تستطيع التنبؤ بالآزمات الدولية و بالتغيير الدولي على خلاف نظيراتها⁽⁶⁸⁾ وللافادة من منظور النظريات نفسها كطريقة للتنظير وتفسير الأحداث الدولية؛ أدى إلى جمعها والنظر من خلال كل واحدة منها على حدى لحدث معين تجدها مختصة كل واحدة بجانب معين⁽⁶⁹⁾ لكن هذا الوضع ليس كافياً للتنبؤ " بأداء استراتيجية معينة عن طريقة نظرية واحدة، كونها تركز على شيء وتتجاهل الأشياء الأخرى،⁽⁷⁰⁾ وما حفزنا أكثر هو ظهور النظريات الاستراتيجية الدولية المركبة⁽⁷¹⁾ فضلاً عن التغيير الدولي المتزايد اظهر مفهوم الاستراتيجيات الديمقراطية الرأسمالية كترجمة غير مباشرة للهيمنة لكن أحدثت فوضى بسبب الإخفاق في ترجمتها من المنطلق النظري إلى اصطلاحها العملياتي وهذا حال دول الشرق الأوسط بالأخص الدول التي شملها التغيير⁽⁷²⁾.

ثالثاً: دراسة الحالة وفقاً للنظرية الاستراتيجية: إن المقاربات الظاهرة والضاخرة في التحليل بعثت تنظيراً جديداً في حقل الاستراتيجية الدولية ارتكز على التساؤل الذي واجه الباحث وهو يبتكر النظرية مفاده: هل من تنظير شامل لكل النظريات في حقل الاستراتيجية الدولية على واقعة معينة؟

كما هو معروف، لفهم دلالات التنظير الاستراتيجي في نظريات الاستراتيجية الدولية لا بد من وضعها في سياقها، فالتنظير تضارب⁽⁷³⁾ فأولى التضاربات كانت بين المثاليين والواقعيين

والثانية بين التقليديين والسلوكيين، ويمكن القول أن التضاد مهد لنا الطريق لبنا مدرتنا التنظيري⁽⁷⁴⁾.

وعليه، فالمقاربات الوضعية أو العقلانية التي تضم بالأخص (الواقعيون الجدد/الليبراليون الجدد/الماركسيون الجدد / النقيديون / التأمليون / النسويون...الخ) تفيدنا في التنظير في حال دمجها مع بعض وبلغها، لتخرج لنا بتوليفة استراتيجية تفيدنا في التنظير، فالنظريات حسب اعتقاد الباحث، "كالعَدسات نرى من خلالها العالم الخارجي، تحدد لنا ما نراه حسب لون النظارة، وهكذا فإن المفاهيم نفسها التي تترجمها لنا العدسات نستخدمها للتفكير بالاستراتيجية الدولية" بأسلوب بسيط وواضح في تبين وشرح وظيفة النظرية الاستراتيجية في تفسير الوقائع /الظواهر السياسية، من خلال أسقاطها على الأزمة السورية، سنوضح قيمة النظرية الاستراتيجية في تفسير نفس الظاهرة من زوايا مختلفة، باعتبارها إضافة لحقل الاستراتيجية الدولية. والتي تمد الباحث بتحليلات من زوايا مختلفة، تكون بالنتيجة تحليلاً متكاملًا يعطينا صورة أوضح عن مسببات الظاهرة.

أن أهم ما تتميز به نظريتنا هو تمرير الواقعة على جميع النظريات واختبارها وجمع نتائج تفسيراتها وللخروج بتفسير شامل جامع، فعندما قلنا أن العالم يفسر حسب النظر إليه وإدراكه، وشبهنا ذلك مثل شخص ينظر لمحيطه الخارجي وهو يرتدي نظارة فيرى الأشياء المحيطة به حسب لون النظارة، وهكذا هي النظريات، فإذا جمعت يمكن أن تخرج لنا عدة ألوان بلون طيفي واحد، وهنا يمكن القول أن النظريات المختلفة هي طرق تحليل لنفس الوقائع/الظواهر من منظورات مختلفة، ومن هذا يمكن القول النظريات تكاملية الواحدة تكمل الأخرى في التفسير، فالنظرية هي تفكيك وإعادة تركيب ما نراه أو نسمعه، وفقاً لما نرغبه، فإذا اخترت موضوعاً معيناً ونظرت إليه من منظار الواقعية تجده يفسر حسب نهجها، وإذا نظرت له من منظار الليبرالية يفسر حسب نهجها، وإذا انطلقت من المنظار الإنكليزي، فسترى الأمور بطريقة مغايرة تماماً، فإذا هذه النظرية (النظرية الاستراتيجية) تحتوي النظريات كلها، فلا تتجاهل منظور بل تركز على كل المناظير، لتتمكن بعدها من اختبار الوقائع بشكل مثالي، لنأخذ الأزمة السورية، ونختبرها في نظريتنا (النظرية الاستراتيجية). فنحلل ما يجري في سوريا بكل بساطة كما يلي:

1- ان الأزمة السورية، هي صراع من اجل القوة والأمن، وهذا واضح من خلال عدم تدخل الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، حلف الناتو، تنافس الاستراتيجيات العظمى على سوريا واضح فكل استراتيجية رسمت خارطة حسب رؤيتها لها، الاستراتيجية الروسية والاستراتيجية الصينية تُعد سوريا من مناطقها الاستراتيجية فبقاء النظام يعزز قوتها في المنطقة، وانتصار المعارضة دعاء التغيير يحول النفوذ لصالح الاستراتيجية الأمريكية وتغيير

- الخارطتين الجيو-سياسية والجيو-استراتيجية السورية. والتدخل المباشر يهدد الاستراتيجية الروسية والصينية، لهذا نرى التدخل الأمريكي في سوريا خجل.
- 2- ان الأزمة السورية، يجب أن تخضع إلى التوافق من خلال التركيز على الاتي (المعايير، القواعد، القوانين، المبادئ، التعاون، التشارك) من اجل إنهاء الأزمة، وان تخضع لقواعد السلم والأمن، وهذا يتطلب دور فاعل ومؤثر من قبل الأمم المتحدة، كونها المسؤولة عن إدارة النظام الدولي، فضلاً عن أن الدول تُعدها منظمة قانونية دولية واجب الخضوع لها وما يهملها هو الاستقرار الدولي .
- 3- ان الأزمة السورية، هي أزمة مصطنعة من اجل السيطرة على الموقع الاستراتيجي في في قلب اوراسيا. فهي مركز صدام المصالح، لتقاربها الجغرافي.
- 4- الأزمة السورية، أساسها اقتصادي هو السيطرة على منابع البترول ومنافذه، فنظام الأسد والمعارضة، والمعارضة المضادة للمعارضة والنظام، هم ممثلين لأطراف دولية متصارعة على المنطقة، وباقي الأمور هي مجرد جزئيات لا قيمة لها، وهذه الأزمة هي أزمة تاريخية لا تنتهي بنهاية النظام ولا تنتهي بسيطرة ممثل معين على أقرانه، فالصراع مستمر كونه دولي تاريخي، وكل هؤلاء اللاعبين المحليين ممثلين للاعبين دوليين هم من يرسم الخطط وهم من يحدد الأدوار، فهي مصادمة غير مباشرة بين القوى المتنافسة الكبرى.
- 5- الازمة السورية: تحتم على القوى الدولية التدخل الإنساني، فمن الواجب الأخلاقي والقيمي إنقاذ الناس الذين انتهكت حقوقهم، لكن كيف التدخل، وهل من الواجب التدخل في شؤون الدول، هل التدخل مسموح لحماية شعوب تموت، هل نؤيد دعاة التغيير، ما هو موقف القانون الدولي منها، هل وجب النظام الدولي التدخل حماية الأفراد، أم يتدخل لحماية الدول، وهل من أخلاقيات الدول التدخل، أم من أخلاقها البقاء بعيداً باعتباره شأن داخلي والحكومة لم تطلب من الأمم المتحدة التدخل، والمعارضين يُعدون خارجين على القانون؟ تلك التساؤلات يراد لها جواب قبل اتخاذ القرار، ويبقى القرار قيد الأخلاق والقيم التي تتحلى بها الحكومات الأخرى.
- 6- الأزمة السورية: جاءت بسبب فقدانها موقعها بالحكومة السورية في حيرة من أمرها، هل تدخل ميزان القوى، أم تدخل ميزان التهديد، وبالتالي ولما تملك من مقومات (قوة، قدرة، موقع، نوايا) جعلت منها مصدر تهديد للآخر المضاد وفقدانها ميزان القوى بانهيار الاتحاد السوفيتي، ولعدم الدخول في توازن التهديد والإذعان للقوى التي تربعت على قمة الهرم السياسي الدولي عُدت مصدر تهديد لاستقرار النظام الدولي ولا بد من التخلص من هذا التهديد.

7- الأزمة السورية: جاءت بسبب انتشار التغيير الديمقراطي الذي كان بسبب نشر الفوضى الخلاقة، فمن غير الممكن فرض طابع معين من القيم على العالم فيجب احترام خصوصيات الشعوب، هذا في لمقام الأول، وفي المقام الثاني: إن هكذا تدخلات تقود إلى مستتبع لا قرار له، ولا وجود شيء اسمه مصالح مشتركة مهددة، بل توجد مصالح خاصة من الواجب الدفاع عنها وهذا هو دافع للتدخل، ولا يوجد شيء اسمه تدخل أنساني ومن أجل حقوق الإنسان، لكن ممكن أن تكون ذريعة للتدخل لفرض نظام موالي. أي أن هناك فرص للتعاون وكذلك للنزاع إيهما اختاره المعني قرر مصيره .

وفي نهاية المطاف، نرى أن هذا التحليل لا يمكن لنظرية أن تفسره بهذه الصورة، لكن النظرية الاستراتيجية نجحت في تفسيره، من خلال عرض عدة صور لحالة واحدة، وهذه الحالة يمكن عكسها على جميع الأحداث الاستراتيجية.

الخاتمة والاستنتاجات:

خلاصة لكل ما عرض أنفاً، بما أشرت سجلات الاستراتيجية الدولية والتي دونت لنا كم هائل من النظريات، وما أفرزته تنظيراتها وتحليلاتها من تفاسير، أربكت بدورها المدرك الاستراتيجي العالمي، إذ عرج منظري الاستراتيجية الدولية وممارسيها عن وضع تفسير أحادي النظرة حسب اعتقادهم بالنظريات لما يدور في مدركات صناع الاستراتيجيات أو بناء رؤية استراتيجية تفسر ما يدور في خفايا المدركات الاستراتيجية، فكان من الصعب إصابة التحليل/التنظير في التغيير وسجل عجز في التنبؤ بمستقبل الاستراتيجيات فمرت في مواقف حرجة للغاية بسبب معالجتها أحادية الجانب.

وأي يكن من حال، فإن التحليل/التنظير المعني قيد البحث كُتب له لقدر وحالفه الحظ ليخرج من حيزه الضيق إلى مدلوله الأوسع والشامل، لبناء نظرية استراتيجية شاملة، تعالج القصور في التفسير للحراك الدولي.

ولعل أكبر دليل على ذلك، ما سجلته لنا النظريات من قصور في تفسير حراك التغيير، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على تعنصر المنظرين ومناصريهم لنظرياتهم إلى درجة همشوا النظريات الأخرى، لا بل رفضوا حتى قبولها كنظريات استراتيجية صالحة .

وتبعاً لهذا الفهم، اتضح لنا أنه من الممكن التنظير برؤية ومدرك أوسع بتمير النظريات على الواقعة/الظاهرة، فوجد الباحث من السهل واليسر استقراء الحراك الاستراتيجي الدولي وفك ملامح الغموض فيه خاصة بعد أن تم استقراء المعلومات عن طريق جميع النظريات، تلك هي النظرية الاستراتيجية، لنخرج من هذه المقاربة بجملة من النتائج منها:

الاستنتاجات

- 1- الأسس والقواعد العلمية تؤسس منهج تحليل/تنظير سليم.
 - 2- الاختلاف والتضاد بين النظريات ولد تضاد بالتحليل وصعوبة في التنظير.
 - 3- التغيير الدولي كفيل بتغيير النظريات، وهذا يفضي إلى تضامر بعض منها وانشطار البعض الآخر.
 - 4- اغلب النظريات ركزت على مفردة من مفردات الاستراتيجية، لهذا اتصفت بالقصور، كونها تنتظر للأحداث من زاوية واحدة.
 - 5- النظريات تتضارب في تعاملها مع المعلومات في التحليل /التنظير فكل نظرية تحليلها مختلف تماماً عن الاخرى.
 - 6- التحليل: هو تفسير الوقائع من خلال النظريات.
 - 7- التنظير: هو اختبار النظريات من خلال إخضاعها للمعايير والمقاييس الاستراتيجية العالمية.
 - 8- التنظير الاستراتيجي: هو اختبار شامل لكل التفسيرات التي ركزت عليها نظريات الاستراتيجية الدولية.
 - 9- التنظير الاستراتيجي هو أسقاط ثلاثي الأبعاد يمكن الباحث النظر للموضوع من عدة جوانب بنفس الجودة.
- وبعد هذا كله صحت فرضيتنا الناصة على: كلما ازدادت الأسس والقواعد العلمية في التحليل...ازدادت القدرة على التنظير في نظريات الاستراتيجية الدولية ".

الهوامش

- 1 -Rosenau, James N. Singnal, Signposts and Symptoms: Interpreting Cnge and Anomalies in World Politics, *European Journal of International Relations* , Vol.1 ,1995,PP1-11.
- 2 -Singer, J. David. Models, Methods, and Progress in World Politics: A Peace Research Odyssey Boulder: Westview Press, 1990, P.74.
- 3 -Watson, Bradly G.S. The Politics of Confusion in International Relations Theory, *Perspective on Political Science*, Vol. 25, Issue 1, Winter, 1996, P.4
- 4 -Nicholson Michael. Causes and Consequences in International Relations: A Conceptional Studies. A Cassell Imprint, New York, 1996, P.4.
- 5 -Rosenau, N. James The Study of Global Interdependence: Essay on the Tran nationalization of World Affairs, Nicholas Publishing Company, New York, 1986, P.11.
- 6 -Scheurman, William E. Realism and the Critique of Technology, *Cambridge Review of International Affairs*, Volume 22, Number 4, December, 2009, P.564.
- 7 -Rosenau, James N, OP.CIT, P.12

- 8 -Brown, Chris. International Relations Theory New Normative Approaches, Simon and Schuster International Group, New York, 1992, PP. 235-236.
- 9 -Lamborn, Alan C. Theory and The Politics in World Politics, International Studies Quarterly, 33, 1997, P.205
- 10-Ibid,P253.
- 11 -Waltz, Kenneth. Realist Thought and Neorealist Theory. Journal of International Affairs, Vol. 44, Issue 1, Spring / Summer,1990, PP.17-19.
- 12 -Jervis, Robert. The Future of World. Politics: Will it Resemble The Past?. International Security, 16 (3), 1991-1992, PP.40-45.
- 13 Kaplan, Morton A.. Problems of Theory Building and Theory Confirmation in International Politics) in (the international system: theoretical essays) edited by Klaus knorr and Sydney verba, Princeton university press, 1961, P.6
- 14 -Fettwies, Christopher . Evaluating IR's Crystal Balls: How predictions of the future have Withstood Fourteen Years of Unipolarity. International Studies Review, Vol.6. 2002, P.82.
- 15 Singer, J. David (). Models, Methods, and Progress in World Politics: A Peace Research Odyssey Boulder: Westview Press, 1990, P.72.
- 16 - Gaddis, John Lewis.. International Relations Theory and The End of the Cold War International Security, Vol.17, no.3,Winter,1992-1993, pp.5-11
- 17 -Fettwies, Christopher J. Op.Cit, P. 82.
- 18 -Stephen Hawking ,A Brief History of time: from the Big Bong to Black Holes: New York, Bantow, 1989,P.45-46
- 19 -Reynold, Charles V. Theory and Explanation in International Politics, Harper and Row Publishers, Inc, U.S., 1973, PP.16-17.
- 20 -Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics. Addison Wesley Publishing Company, California, 1979, PP.100-101
- 21 - محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، باب التاء، بيروت، 1970.
- 22 - محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، باب التاء، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
- 23 -Watson, Bradly G.S. The Politics of Confusion in International Relations Theory, Perspective on Political Science, Vol. 25, Issue 1, Winter, 4, 1996, PP.4-5.
- 24 -Watson, Bradly G.S, Op.Cit, PP.4-5.
- 25 -Waltz, Kenneth, Op.Cit, PP. 18-21
- 26 - ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص.63.
- 27 -Hopmann, Terrance. Adapting International Relations Theory to the End of the Cold War) Journal of Cold War Studies, Vol. 5, No. 3, Summer. 2003, P.96.
- 28 -Koehane, Robert. Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond. In International Institutions and State Power, West view Press. 1989, PP. 150-203.
- 29 -Harrison, Ewan.. Featured Book Review: International Relations and Scientific Progress. International Studies Review, 2003, 5, P. 344.
- 30 -Harrison, Ewan. Op. Cit. PP. 355-356.
- 31 -Briggs, E. Donld. Progress in International Relations Theory:Book Review. Perspective on Political Science, Volume 33, number, 1, Winter 52. 2004,P.52.
- 32 -Harrison, Ewan. Op. Cit. PP. 355-356
- 33 -Ibid, P.356.
- 34 -Elman, Colin and Miriam Fendius Elman. How not to be Lakatos Intolerant: Appraising Progress in IR,Research. International Studies Quarterly, 46, 2002, P. 255.

- 35-David Baldurin: Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies WorldPolitics, January ,1979.pp 161- 193.
- 36 - روبرت .أ. دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبو زيد، ط5، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993، ص43.
- 37-عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص32.
- 38 -Lucian W. Pye (Can Culture Save International Relations Theory in The Post Cold War World? InHudson, Valerie (ed) , (Culture and Foreign Policy) Mershon International Studies 42, 1998, P.154.
- 39 -Lucian W. Pye. Op.Cit.PP.155-156.
- 40 -Watson, Bradly G.S, Op.Cit.6-7.
- 41 -Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power, Basic Books, New York 2012,PP1-2
- 42 -Fettwies, Christopher J. Op.Cit.PP. 82-90
- 43 -Walker, R.B.J. Inside/Outside: International Relations as Political Theory, Cambridge University Press, 1993,P. 32.
- 44 -Mearsheimer, John. The False Promise of International Institutions. International Security, 19 (3), 1994-1995, PP.9-13.
- 45 -Layne, Christopher. Superpower Disengagement, Foreign Policy, (77). 1989-1990, PP.17-24.
- 46 - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص67.
- 47 -Snyder, Jack. One World, Rival Theories, Foreign Policy, Issue 145, Nov/Dec, 2004, PP.52-62.
- 48 -Snyder, Jack, Op.Cit, PP.55-57.
- 49 -Waltz, Kenneth, Op.Cit.PP.20-21.
- 50 -Snyder, Jack. Op.Cit, PP.56-57.
- 51 - وليد عبد الحي، مدخل الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص62
- 52 -Cicek, Ozgur. Review of a Perspective: Subaltern Realism. The Review of International Affairs, Vol.3, Spring, 2004, PP.495-501.
- 53 - وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دار الشروق، الجزائر، 1994، ص98.
- 54 -Snyder,Jack.Op.Cit. PP. 55-56.
- 55 -Ibid, PP.56-57.
- 56 -Rathbun, Brian C. Uncertain about Uncertainty: Understanding the Multiple Meanings of a Crucial Concept in International Relations Theory.International Studies Quarterly 51, 2007, P.550
- 57 -Hopf, Ted. The Promise of Constructivism inInternational Relations Theory. International Security, Vol. 23, No.1,Summer,1998,P.27.
- 58 -Snyder, Jack, Op.Cit.P.62
- 59 - جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص 54.
- 60 - كريس بروان، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2004، ص21.

- 61 -Viotti, Paul R. and Mark V. Kauppi , International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism, Beyond. Third Edition, U.S, 1999,PP.428-433
- 62 -Viotti, Paul R. & Mark V. Kauppi, Op.Cit. PP.429-430.
- 63 -Viotti, Paul R. & Mark V. Kauppi, Op.Cit. PP.429-430.
- 64 -Lamborn, Alan C. Theory and The Politics in World Politics. International Studies Quarterly, 33,1997, P.201.
- 65 -Duang, Thanh . Hegemonic Globalization: U.S (Centrality and Global Strategy in the Emerging World Order. Review by Wayne bert in Global Dominance and International Studies Review, 6, 2004,P. 321.
- 66 -Duang, Thanh . Hegemonic Globalization, Op.Cit, P.322
- 67 -Snyder, Jack, Op.Cit, P.55.
- 68 -Folker, Jennifer Sterling (ed) . Making senses of International Relations Theory (Book Review) in from Realism to Postmodernism and and Beyond. Review by Steven E. lobell, International Studies Review. 9, 2007, P. 320.
- 69 -Shinko, Rosmary E. Thinking, Doing and Writing International Relations Theory. *International Studies Perspectives*, 7, 2006, PP. 43-44.
- 70 -Hassner, Pierre.. Aron: Too Realistic to be a Realist? Constellations: An International *Journal of Critical and Democratic Theory*, Number. 4, 2007, P.500.
- 71 -Ronald H. Chilcote: Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm Reconsidered, 2nd ed. (Colorado: Westview Press, Inc, 1994, P. 367
- 72 -Brown, Garret Wallace. Globalization is what we make of it: Contemporary Globalization Theory the Future Construction of Global Interconnection. *Political Studies Review*, Vol. 6, 2008, PP. 44-.45.
- 73 - جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، دار الكاظمة، بيروت، 1985، ص25.
- 74 - مارتن غرشف. اوكالاها تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2008، ص65.

قائمة المصادر

❖ المصادر العربية

أولاً: القواميس والمعاجم

1. محمد بن أبي بكر الرازي، مختار الصحاح، باب التاء، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
2. محمد بن مكرم ابن منظور، لسان العرب، دار لسان العرب، باب التاء، بيروت، 1970.

ثانياً: الكتب

1. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005
2. جيمس دورتي، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، دار الكاظمة، 1985
3. روبرت أ.دال، التحليل السياسي الحديث، ترجمة: علا أبو زيد، ط5، مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993
4. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص43.

5. عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.
6. كريس بروان، فهم العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2004.
7. مارتن غرشف. اوكالاهان تيري، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، أبو ظبي، 2008.
8. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
9. وليد عبد الحي، تحول المسلمات في نظرية العلاقات الدولية، دار الشروق، الجزائر، 1994.
10. وليد عبد الحي، مدخل الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص 62.

Therdly: The books

1. Brown, Chris. International Relations Theory New Normative Approaches, Simon and Schuster International Group, New York, 1992.
2. D avid Baldurin: Power Analysis and World Politics: New Trends Versus Old Tendencies WorldPolitics, January ,1979.
3. Kaplan, A. Morton, Problems of Theory Building and Theory Confirmation in International Politics) in (the international system: theoretical essays) edited by Klaus knorr and Sydney verba, Princeton university press, 1961.
4. Koehane, Robert. Theory of World Politics: Structural Realism and Beyond. In International Institutions and State Power, West view Press. 1989.
5. Nicholson Michael. Causes and Consequences in International Relations: A Conceptional Studies. A Cassell Imprint, New York, 1996.
6. Reynold, V. Charles, Theory and Explanation in International Politics, Harper and Row Publishers, Inc, U.S., 1973.
7. Ronald H. Chilcote: Theories of Comparative Politics: The Search for a Paradigm Reconsidered, 2nd ed. (Colorado: Westview Press, Inc, 1994.
8. Rosenau, N. James, The Study of Global Interdependence: Essay on the Tran nationalization of World Affairs, Nicholas Publishing Company, New York, 1986.
9. Singer, J. David . Models, Methods, and Progress in World Politics: A Peace Research Odyssey Boulder: Westview Press, 1990.
10. Singer, J. David. Models,Methods, and Progress in World Politics: A Peace Research Odyssey Boulder: Westview Press, 1990.
11. Stephen Hawking ,A Brief History of time: from the Big Bong to Black Holes: New York, Bantow, 1989.
12. Viotti, Paul R. and Mark V. Kauppi , International Relation Theory: Realism, Pluralism, Globalism, Beyond. Third Edition, U.S, 1999.
13. Walker, R.B.J. Inside/Outside: International Relations as Political Theory. Cambridge University Press. 1993.
14. Waltz, Kenneth N. Theory of International Politics. Addison Wesley Publishing Company, California, 1979.
15. Zbigniew Brzezinski, Strategic Vision: America and the Crisis of Global Power, Basic Books, New York, 2012.

Fourth :Magazines and periodicals

1. Briggs, E. Donld. Progress in International Relations Theory:Book Review. Perspective on Political Science, Volume 33, number, 1, Winter 52. 2004.
2. Brown, Garret Wallace. Globalization is what we make of it: Contemporary Globalization Theory the Future Construction of Global Interconnection. Political Studies Review, Vol. 6, 2008.
3. Cicek, Ozgur. Review of a Perspective: Subaltern Realism. The Review of International Affairs, Vol.3, Spring, 2004.
4. Duang, Thanh . Hegemonic Globalization: U.S (Centrality and Global Strategy in the Emerging World Order. Review by Wayne bert in Global Dominance and International Studies Review, 6, 2004.
5. Elman, Colin and Miriam Fendius Elman. How not to be Lakatos Intolerant: Appraising Progress in IR,Research. International Studies Quarterly, 46, 2002.
6. Fettwies, Christopher . Evaluating IR's Crystal Balls: How predictions of the future have Withstood Fourteen Years of Unipolarity. International Studies Review, Vol.6. 2002.
7. Folker, Jennifer Sterling (ed) . Making senses of International Relations Theory (Book Review) in from Realism to Postmodernism and and Beyond. Review by Steven E. lobell, International Studies Review. 9, 2007.
8. Gaddis, John Lewis.. International Relations Theory and The End of the Cold War International Security, Vol.17, no.3, Winter, 1992-1993.
9. Harrison, Ewan.. Featured Book Review: International Relations and Scientific Progress. International Studies Review, 5, 2003.
10. Hassner, Pierre.. Aron: Too Realistic to be a Realist? Constellations: An International Journal of Critical and Democratic Theory, Number. 4, 2007.
11. Hopf, Ted. The Promise of Constructivism in International Relations Theory. International Security, Vol. 23, No.1, Summer, 1998.
12. Hopmann, Terrance. Adapting International Relations Theory to the End of the Cold War) Journal of Cold War Studies, Vol. 5, No. 3, Summer. 2003.
13. Jervis, Robert. The Future of World. Politics: Will it Resemble The Past?. International Security, 16 (3), 1991-1992.
14. Lamborn, Alan C. Theory and The Politics in World Politics. International Studies Quarterly, 33, 1997.
15. Lamborn, Alan C. Theory and The Politics in World Politics. International Studies Quarterly, 33, 1997.
16. Layne, Christopher. Superpower Disengagement, Foreign Policy, (77). 1989-1990.
17. Lucian W. Pye (Can Culture Save International Relations Theory in The Post Cold War World? In Hudson, Valerie (ed) , (Culture and Foreign Policy) Mershon International Studies 42, 1998.
18. Mearsheimer, John. The False Promise of International Institutions. International Security, 19 (3), 1994-1995.
19. Rathbun, Brian C. Uncertain about Uncertainty: Understanding the Multiple Meanings of a Crucial Concept in International Relations Theory. International Studies Quarterly 51, 2007.

20. Rosenau, James N. Singnal, Signposts and Symptoms: Interpreting Change and Anomalies in World Politics, European Journal of International Relations , Vol.1 ,1995.
21. Scheurman, William E.. Realism and the Critique of Technology. Cambridge Review of International Affairs, Volume 22, Number 4, December, 2009..
22. Shinko, Rosmary E. Thinking, Doing and Writing International Relations Theory. International Studies Perspectives, 7, 2006.
23. Snyder, Jack. One World, Rival Theories. Foreign Policy, Issue 145, Nov/Dec, 2004.
24. Waltz, Kenneth. Realist Thought and Neorealist Theory. Journal of International Affairs, Vol. 44, Issue 1, Spring / Summer,1990.
25. Watson, Bradly G.S. The Politics of Confusion in International Relations Theory, Perspective on Political Science, Vol. 25, Issue 1, Winter, 1996.
26. Watson, Bradly G.S. The Politics of Confusion in International Relations Theory, Perspective on Political Science, Vol. 25, Issue 1, Winter, 4, 1996.